

رياض بشير\*

## الانتخابات التونسية ٢٠١٤: مراحلها ونتائجها

” تحلل هذه الورقة الانتخابات التونسية الأخيرة التي جرت في عام ٢٠١٤، وتري أن، من أهم المكاسب بعد الثورة أن الانتخابات لم تعد تجري تحت إشراف وزارة الداخلية. فلقد أوكلت العملية الانتخابية برمتها إلى هيئة دستورية دائمة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتري الورقة أن الوصول إلى الانتخابات يعدّ في حد ذاته نجاحًا بالنظر لما جرى، منذ اغتيال عضو المجلس الوطني التأسيسي، عن حزب التيار الشعبي محمد البراهمي. فقد راهن كثيرون داخل تونس وخارجها على احتمال عرقلة المسار الديمقراطي، خاصة بعد تعثر المسار الديمقراطي في دول الربيع العربي. كما ترى الورقة أيضًا أن النجاح التونسي يحسب، في حد ذاته، للترويكا الحاكمة، خاصة لحركة النهضة. كما أن حياد المؤسسة العسكرية، والدور الكبير الذي اضطلع به الاتحاد العام التونسي للشغل، في لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء التونسيين من خلال الحوار الوطني، أسهمت اسهامًا كبيرًا في نجاح تلك الانتخابات.

”

\* باحث بمعهد المناطق القاحلة مدينين -تونس، ورئيس جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية مدينين.

## مقدمة

في الثورات العربية، فإنه يعود مرة أخرى وعن طريق الانتخابات ليبرز رأيه ويختار ممثليه من القوائم المترشحة بطريقة ديمقراطية. فالحالة التونسية تعدّ اليوم شمعة مضيئة مقارنة بحالة بقية دول الربيع العربي، إذ تجنّبت تونس الفوضى التي شهدتها تلك الدول، على الرغم من مواجهتها لبعض التوترات الأمنية والاجتماعية.

## الانتخابات التشريعية

جرت الانتخابات التشريعية التونسية داخل البلاد يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهي أول انتخابات تتمّ بعد إقرار دستور ٢٠١٤، وفي ظرف اقتصادي واجتماعي وأمني صعب تعيشه تونس منذ الثورة.

## تمويل الحملات الانتخابية للقوائم المترشحة

تنافست خلال هذه الانتخابات بحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ١٣٢٧ قائمة (١٢٣٠ داخل تونس، و٩٧ خارج تونس) موزعة على ٣٣ دائرة انتخابية (٢٧ داخل تونس، و٦ خارج تونس). وقد تمتعت كل قائمة بتمويل عمومي من الدولة للقيام بحملات انتخابية مع الحرص على عدم تجاوز السقف المحدد للمصاريف والمقدر بـ٥ أضعاف المنحة العمومية بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية<sup>(١)</sup>، إذ يمثّل القضاء ودائرة المحاسبات بتونس عيناً رقابية على كل المشاركين، بهدف عدم استعمال المال السياسي الفاسد سواء من داخل تونس أو من خارجها في الحملات الانتخابية، وكذلك عدم شراء أصوات الناخبين. وحدد القانون الانتخابي التونسي كيفية المراقبة من خلال التدقيق في الحسابات التي تتولى إيداعها القوائم المترشحة، وكذلك الرقابة الميدانية خلال الحملة الانتخابية، وعليه، يمكن للقاضي التثبت في مدى دقة المعلومات وسلامتها التي قدمتها القوائم المترشحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عديد التساؤلات والالتزامات وُجّهت إلى بعض الأحزاب بتجاوز السقف المحدد، واستعمال موارد مالية مشبوهة لتنظيم حملات انتخابية صاخبة وجالبة للانتباه إضافة إلى شراء الأصوات، وقد أجابت عن هذا الأمر الهيئة العليا المستقلة

يأمل التونسيون أن تضع الانتخابات التشريعية والرئاسية حدًا للمرحلة الانتقالية المستمرة منذ نجاح ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١. ولعل من أهم المكاسب بعد الثورة أنّ الانتخابات لم تعد تجري تحت إشراف وزارة الداخلية، بل إنّ العملية الانتخابية برمتها أوكلت إلى هيئة دستورية دائمة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الوصول إلى الانتخابات يعدّ في حد ذاته نجاحًا بالنظر لما حصل، منذ اغتيال عضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي محمد البراهمي، إذ راهن الكثيرون داخل تونس وخارجها على عرقلة المسار الديمقراطي، خاصة بعد الرياح المعاكسة التي اعترضت المسار الديمقراطي لدول الربيع العربي. وهذا النجاح في حد ذاته يحسب للترويكا الحاكمة، وخاصة لحركة النهضة، وهذا لم يكن ليحصل لولا حياد المؤسسة العسكرية، وكذلك للدور الكبير الذي اضطلع به الاتحاد العام التونسي للشغل، لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء التونسيين من خلال الحوار الوطني.

الملاحظات البارزة للعيان خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية عديدة، إلا أنّ أهمها السماح بمشاركة مرشحين كانوا منتمين إلى نظام زين العابدين بن علي، إذ أنّ هذه المشاركة تعدّ قانونية وحققًا بالنسبة إليهم، إلا أنّ هذا الأمر أثار جدلاً وساهم في تساؤلات فئة واسعة من الشعب التونسي<sup>(٢)</sup>، وأيضًا من النخبة التونسية ومنهم محمد المنصف المرزوقي الذي وصف هذه الانتخابات بأنها منافسة بين "مؤيدي الثورة وأنصار الثورة المضادة". ولعلّ ما يلفت الانتباه كذلك أنّ غياب العنصر الشبابي عن التصويت في التشريعية والرئاسية مثل حدثًا بارزًا لدى عموم التونسيين، بقطع النظر عن توجهاتهم السياسية، وذلك ناتج عن إحباط هذه الفئة، لعدم تحقق ما كانت تطمح إليه أيام انطلاق الثورة التونسية من تشغيل وتحسن في ظروف الحياة المعيشية. كما تجدر الملاحظة إلى أنّ انتخابات تونس التشريعية والرئاسية أظهرت من جديد قوة "المجتمع المدني التونسي" من خلال مراقبته للانتخابات في كل المراكز بالجمهورية وتوثيقه لبعض التجاوزات الحاصلة؛ فكان صمام الأمان لعدم حصول تلاعب بنتيجة التصويت.

ومن هنا نستطيع أن نستنتج أنّ هذه الانتخابات تعدّ درسًا مهمًا، وعلامة فارقة في المحيط العربي، ومثلما كان الشعب التونسي سبأًا

٢ ندوة صحفية حول تفاصيل السجل النهائي للانتخابات التشريعية عقدتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنزل في تونس العاصمة بتاريخ ٢٠١٤/٠٩/٣٠، لمزيد الاطلاع، انظر الرابط: <http://bit.ly/1rvjz3Z>

١ خولة العشي، "فوضى الانتخابات: المجلس التأسيسي هو المسؤول"، موقع نواة، ٢٠١٤/٠٩/٢٩، على الرابط:

بشكل كبير في النتائج الهزيلة التي تحصلا عليها. في مقابل ذلك تحركت بعض الوجوه المحسوبة على نظام بن علي مدعومة من بعض رجال الأعمال، إضافة إلى عدد من الإعلاميين للتخفيف من حدة الانشقاقات التي تسود حزب نداء تونس وتدعو المواطنين للتصويت له، لأنه حسب رأيهم الأمل الوحيد لتتجاوز تونس صعوباتها.

يمكن أن نعدّ نتائج هذه الانتخابات انتصاراً حرجاً بالنسبة إلى حزب نداء تونس، إذ سيواجه الصعوبات والمشاكل التي واجهتها النهضة قبل ثلاث سنوات، وهي عراقيل سياسية ومجتمعية واقتصادية معقدة وعصية عن الحل في الوقت الراهن. بينما أنهكت حزب حركة النهضة تجربة الفوز بالانتخابات الأولى بعد الثورة عام ٢٠١١، إذ أنها وعلى الرغم من حصولها على الأغلبية في المجلس التأسيسي، فإنها لم تتمكن من المسك بزمام الحكم، بل أكثر من ذلك، كانت تقف في صدارة المشهد وتتصدى للغضب الشعبي المتصاعد، إضافة إلى الحملات الإعلامية التشويهية ضدها وتعطل إنجاز المشاريع التنموية المرهجة لعدة أسباب، كل هذا كانت نتيجته عدم قدرتها على تمرير مشروعها الخاص. هذا الأمر دفع ثمنه الباهظ الشريكان السابقان في الحكم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل، من خلال النتائج الهزيلة التي تحصلا عليها في الانتخابات.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن نعتقد أنّ نتائج الانتخابات التشريعية التونسية أثبتت أنّ مساندي حركة النهضة ومؤيديها لا يزالون كثيرًا، وأنّ القول بضعف تأثيرها يفتقر إلى الدقة. فما يمنحه مجلس نواب الشعب للأحزاب السياسية من دور رقابي يجعل من حركة النهضة لاعباً مهمّاً في المرحلة القادمة، لأنّ تمثيلها في هذا المجلس مهم ومؤثّر في اتخاذ القرارات، خاصة أنّ ذلك مكفول في الدستور الجديد للجمهورية، إذ ينصّ الفصل ٦٠ منه على أنّ "المعارضة مكوّن أساسي في مجلس نواب الشعب، لها حقوقها التي تمكّنها من النهوض بهامها في العمل النيابي وتضمن لها تمثيلية مناسبة وفاعلة في كل هياكل المجلس وأنشطته الداخلية والخارجية. وتسند إليها وجوباً رئاسة اللجنة المكلفة بالمالية وخطة مقرر باللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية، كما لها الحق في تكوين لجنة تحقيق كل عام وترؤسها. ومن واجباتها المساهمة النشيطة والبنّاءة في العمل النيابي"<sup>(٦)</sup>.

٦ دستور الجمهورية التونسية ٢٠١٤، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، ١٠/٢٠١٤، على الرابط:

للانتخابات بقولها إنها تراقب جمعية عديد منظمات المجتمع المدني جميع الحملات، وأنها ترفع تقاريرها، كما أنّ دائرة المحاسبات بإمكانها إلغاء فوز قائمة ثبت قيامها بتجاوزات خطيرة.

## نتائج متوقعة أم مفاجئة؟

انتهت انتخابات مجلس نواب الشعب الذي سيدوم خمس سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)، وأظهرت نتائج الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تقدم حزب "نداء تونس" الذي تأسس قبل أقل من عامين برئاسة السيد محمد الباجي قائد السبسي بـ٨٦ مقعداً<sup>(٣)</sup>، وهو يضمّ عددًا من رموز اليسار والاشتراكيين وآخرين محسوبين على نظام بن علي، يليه حزب حركة النهضة برئاسة الشيخ راشد الغنوشي بـ٦٩ مقعداً، ثم حزب الاتحاد الوطني الحر برئاسة رجل الأعمال سليم الرياحي بـ١٦ مقعداً، وفي المرتبة الرابعة الجبهة الشعبية بقيادة حمة الهمامي بـ١٥ مقعداً، في المرتبة الخامسة حزب آفاق تونس بـ٨ مقاعد، في حين توزع الثلاثة والعشرون مقعداً المتبقية على بعض الأحزاب والقوائم المستقلة<sup>(٤)</sup>. جاءت هذه النتائج بمنزلة خلط جديد للخريطة السياسية التونسية، فقد اختفت أحزاب كان يعتقد أنها كبيرة ومؤثرة انتخابياً مثل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه السيد المنصف المرزوقي، وحزب التكتل الذي يرأسه السيد مصطفى بن جعفر وحزب تيار المحبة (العريضة الشعبية سابقاً) الذي يتزعمه السيد الهاشمي الحامدي والحزب الجمهوري بقيادة مية الجريبي، مقابل اختفاء هذه الأحزاب ظهرت أحزاب جديدة لعل أبرزها نداء تونس والاتحاد الوطني الحر.

وتؤكد نتيجة هذه الانتخابات عدم قراءة حركة النهضة الواقع على الوجه المطلوب، إذ أنّ كثيراً من شباب الثورة التونسية غير راض عن نتائج حكمها خلال السنوات الثلاث التي قضتها في السلطة، وبعضهم عاقبها بعدم الذهاب للاقتراع يوم الانتخابات التشريعية<sup>(٥)</sup>. لكن مقارنةً بشريكها في الحكم ضمن الترويكا خرجت حركة النهضة مرفوعة الرأس، إذ ساهمت الانشقاقات التي شهدها حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

٣ قررت المحكمة الإدارية قبول مطلب الطعن الذي تقدمت به قائمة حزب نداء تونس بولاية قصرين إثر قرار هيئة الانتخابات إلغاء مقعد له بالجهة وإسناده إلى حزب التكتل، وهو ما يعني أنّ عدد مقاعد نداء تونس بالمجلس النيابي أصبح ٨٦ مقعداً.

٤ ندوة صحفية حول النتائج النهائية للانتخابات التشريعية عقدتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالمركز الإعلامي بقصر المؤتمرات في تونس العاصمة، بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٤.

٥ محمد كريشان، "مبروك لتونس ولكن..."، القدس العربي، ٢٨/١٠/٢٠١٤، على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=241930>

لكن المتابع للواقع التونسي الحالي يمكن أن يستنتج أن هذا الطرح المؤدّي إلى عودة منظومة الاستبداد والفساد صعب تحقيقه اليوم في ظلّ الممانعة الشعبوية الواسعة، وفي ظلّ قوة المجتمع المدني التونسي وتأثيره في الحياة الوطنية، وخاصة الشعبوية الكبيرة التي مازلت تتمتع بها حركة النهضة، ما يجعل الحرّية والديمقراطية مضمونتين إلى حد كبير بالبلاد، وبذلك لن يستطيع أي حزب أن يعيد العجلة إلى الخلف<sup>(٩)</sup>.

## فرضيات تشكيل الحكومة التونسية الجديدة

جعلت نتائج الانتخابات التونسية السؤال يُطرح عن جدية احتمالات تشكيل ائتلاف بين الحزبين الكبيرين: حزب نداء تونس وحزب حركة النهضة، ينتج عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود البلاد في المرحلة المقبلة. فحزب نداء تونس يستطيع نظرياً أن يشكّل حكومة حزبية، لكنه على الأرجح لن يلجأ إلى ذلك، الأمر الذي سيلزمه بالتوافق والتحالف مع تيارات مستعدة للتعاون معه لتشكيل ائتلاف موسع، لضمان أغلبية مريحة في البرلمان، بما يمكنه من تمرير برامجه، كما أن الباجي قائد السبسي صرّح بإمكان قيام تحالف بين النداء والنهضة، إذا كان ذلك في مصلحة تونس<sup>(١٠)</sup>. أشارت حركة النهضة قبل الانتخابات إلى حاجة تونس لحكومة وحدة وطنية، فبحسب قادتها على الجميع التفكير والعمل معاً من أجل بناء رؤية مستقبلية للبلاد.

تعدّدت إذًا، الاحتمالات المتوقعة لتشكيل الحكومة، والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- الاحتمال الأول: تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بتوافق جميع الأطياف السياسية الموجودة في مجلس نواب الشعب، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي في المرحلة القادمة. يبدو هذا الاحتمال الأقرب منطقيًا للتحقق في ظل رغبة المنظمات الراعية للحوار الوطني في ذلك، وعدم ممانعة حزب نداء تونس في إرساء حكومة تتوافق عليها أغلب الأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب.

٩ صلاح الدين الجورشي، "تونس عضوة في نادي الدول الديمقراطية"، عربي ٢١، ٣١ / ١٠ / ٢٠١٤، على الرابط:

<http://arabi21.com/Story/785700>

١٠ برنامج، "الإكسبراس مع باجي قائد السبسي"، راديو إكسبراس أف أم، ٨ / ١١ / ٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.radioexpressfm.com/ar/ecouter/lexpress-beji-kaid-essebsi-20141118-mp3>

## تفاوت نتائج النهضة والنداء بين مناطق تونس

كشفت نتائج الانتخابات التشريعية تفاوتًا انتخابيًا واضحًا بين ولايات البلاد، ومثال ذلك سيطرة حركة النهضة سيطرة كاملة على ولايات الجنوب الشرقي: مدينين وتطاوين وقابس، وهي ولايات حدودية مع ليبيا، حساسة من الناحية الأمنية، ومهمشة مقارنة بالولايات الساحلية على الرغم من امتلاكها لثروات باطنية وطبيعية هائلة. ويمكن تفسير هذا الأمر بالشعبية والثقة الكبيرة اللتين تتميّز بهما النهضة في هذه المناطق، كما لانسى أن رئيس الحركة راشد الغنوشي هو ابن الجنوب التونسي (ولاية قابس)، إضافة إلى هذا وأول مرة في تاريخ تونس تمّ في عهد النهضة تسمية رئيس وزراء أصيل الجنوب، وهو علي العريض (أصيل ولاية مدينين). كما أن هذه المناطق لم تنس التهميش الذي عانته خلال حكم الحبيب بورقيبة الذي عدّها مناطق مساندة لغريمه السابق صالح بن يوسف<sup>(١١)</sup>، وتواصل هذا الأمر في فترة حكم زين العابدين بن علي الذي ركّز اهتمامه على مناطق الساحل، لأنّه مثل بورقيبة أصيل تلك المنطقة، فكانت تسمية أغلب الوزراء والمسؤولين السامين من هذه المنطقة. أمّا حزب نداء تونس فأظهرت النتائج شعبيته الكبيرة خاصّة في ولايات الساحل ومنطقتي الشمال الشرقي والغربي، إذ تبين أن له وزنًا انتخابيًا كبيرًا في هذه المناطق<sup>(١٢)</sup>.

## مسار ديمقراطي مثير للتساؤلات

إثر نتائج الانتخابات التشريعية، لا ينكر أحد أن هنالك تساؤلاً وتخوّفاً لدى بعض التونسيين من إمكان تغوّل حزب نداء تونس وهيمنته على السلطة. ويشمل هذا التخوّف خاصّة المسّ بمكتسبات الثورة من الحرّية وحقوق الإنسان التي يتمتع بها التونسيون منذ ثلاثة أعوام، ولا سيما أن تياراً استتصاليًا يتمتع بقوة ونفوذ كبيرين داخل هذا الحزب. كما أن فوز حزب نداء تونس بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، وفوز قائد السبسي بالرئاسة، سوف يمهّد الطريق أمام هيمنة الحزب الواحد على الإدارة ومؤسسات الدولة من جديد.

٧ صالح بن يوسف أصيل جزيرة جربة بالجنوب الشرقي التونسي، وهو أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية، عارض عام ١٩٥٥ الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة، ما أدى إلى حدوث صدام بينهما، اغتيل بن يوسف في مدينة فرانكفورت الألمانية في آب/أغسطس ١٩٦١.

٨ لمزيد المعلومات حول التفاوت الجهوي في نتائج الانتخابات، يرجى الاطلاع على: "الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤/١١/٨، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/68447d62-fea8-464a-9245-a9081bec5691>

بعض السياسيين والمستقلين على تقديم ترشحاتهم، إذ نجد ضمن قائمة المرشحين عدة أسماء معروفة مثل عبد الرؤوف العيادي، وكمال مرجان، والمنصف المرزوقي، والباجي قائد السبسي، والصافي سعيد، والهاشمي الحامدي، وسليم الرياحي، ونجيب الشابي، وحمّة الهمامي وغيرهم. كان أغلب هؤلاء مؤثراً خلال المواجهات السياسية التي عرفتها تونس منذ ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من أنّ ٢٧ مرشحاً رئاسياً تقدّموا للانتخابات في تونس، فإنّ المتابع للحالة التونسية قبل الانتخابات، كان يتوقّع وصول الباجي قائد السبسي مؤسس حزب نداء تونس، والمنصف المرزوقي المترشح بصفة مستقلة إلى الدور الثاني.

### حملات انتخابية محتدمة

انطلقت الحملة الانتخابية للمرشحين للرئاسة يوم السبت الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وفي هذا الإطار أوضحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّ الانسحابات التي تمّت خلال الحملة الانتخابية لم تؤخذ في الحسبان، لعدم احترام آجال الانسحاب، وذلك وفق ما جاء في القانون الأساسي للانتخابات. إذ أنّه ونتيجةً للانتخابات التشريعية انسحب كل من عبد الرحيم الزواري الوزير السابق في نظام بن علي، ومحمد الحامدي رئيس حزب التحالف الديمقراطي من السباق الرئاسي. ونظراً للوضع الذي ميّز الحملات الانتخابية من محاولات للاستقطاب الثنائي ومن حديث عن دور المال السياسي إلى جانب الترشق بالكلام بين السياسيين، أعلن كل من نور الدين حشاد<sup>(١١)</sup>، ومصطفى كمال النابلي<sup>(١٢)</sup>، وعبد الرؤوف العيادي<sup>(١٣)</sup> انسحابهم.

إدّاء، أصبح أغلب المرشحين يتحدّثون عن توظيف المال السياسي، وتجدر الإشارة إلى أنّ بداية الحملة الانتخابية شهدت عدة تساؤلات حول كيفية تمويل حملات المرشحين، وفي هذا الإطار، أشارت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى أنّ المنحة العمومية المخصّصة لكل

الاحتمال الثاني: تشكيل نداء تونس لحكومة بالتحالف مع حركة النهضة حتى لا تصبح مصدر قلق له في المعارضة فتزداد ربما شعبيتها، خاصة، أنّ أبناء نداء تونس يعرفون قبل غيرهم ثقل حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وخطورة التحديات التي تجابهها تونس اليوم. وتجدر هنا الإشارة إلى أنّ التقارب الحاصل بين نداء تونس والنهضة بدأ يبرز للعيان خاصة عند انتخاب نواب النهضة لمحمد الناصر رئيساً لمجلس نواب الشعب، وانتخاب نواب نداء تونس عبد الفتاح مورو نائباً لرئيس هذا المجلس. وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذا الاحتمال صعب تحقيقه على أرض الواقع نظراً لممانعة بعض الشخصيات داخل حزب نداء تونس لكل تقارب "واضح" مع حركة النهضة، حتى لا يخسر النداء حلفاءه وخاصة أبناء الجبهة الشعبية.

الاحتمال الثالث: أن تبقى حركة النهضة في صف المعارضة، خاصة لعلمها بأنّ السنوات الخمس القادمة لن تكون سهلة، كما أنّ العديد من منخرطي الحركة يرفضون التحالف مع حزب نداء تونس، إذ يعدّون ذلك ضعفاً، والحال أنها مازالت قوية في نظرهم. أجاب عن هذا الاحتمال قادة الحركة بأنها تمّد يدها للجميع، وسوف تكون داخل قبة البرلمان معارضة مسؤولة تهدف فقط إلى خدمة مصالح تونس، لا المعارضة من أجل المعارضة كما حصل ضدها في المجلس التأسيسي.

الاحتمال الرابع: تحالف نداء تونس مع بعض التيارات القريبة منه، مثل حزب آفاق تونس وحزب المبادرة، وذلك لتعيين حكومة ائتلاف وطني. هذا الاحتمال يصعب تحقيقه إذ يجب التشاور مع حركة النهضة لتحظى أي حكومة مستقبلية بالنصاب في مجلس نواب الشعب.

## الانتخابات الرئاسية

تعدّ الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية التي تعيشها تونس منذ ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١ التي أطاحت بنظام حكم بن علي، وقد جرت هذه الانتخابات على دورين الأول يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والثاني يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

### الشخصيات المترشحة

أمل الشعب التونسي أن يعيش أول مرة في تاريخه، انتخاب رئيس للجمهورية بطريقة ديمقراطية حقيقية، وقد شجّع هذا الأمر

١١ برنامج "شكراً على الحضور"، القناة الوطنية الأولى التونسية، ١٧/١١/٢٠١٤.

١٢ برنامج "الطريق إلى قرطاج"، قناة نسمة التونسية، ١٧/١١/٢٠١٤.

١٣ بيان من عبد الرؤوف العيادي يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، إذ لمّح خاصة إلى عديد الاستفهامات التي أثيرت في تونس حول "الهدية" التي تلقاها السيد الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس من الإمارات العربية المتحدة، والتي تتمثل في سيارتين مصفحتين من أعلى طراز بدعوى تواصل التهديدات الإرهابية الجديّة المستهدفة لحياته، إذ سُربت قبل الانتخابات وثيقتان رسميتان من مصلحة الديوانة التونسية، الأولى: رسالة من السفارة الإماراتية في تونس تطلب من خلالها تسهيل دخول سيارتين حتى يتمّ إهداؤهما للباقي قائد السبسي، والثانية: في شكل وثيقة رسمية ببيانات السيارتين العائدة ملكيتهما حسب الوثيقة للباقي قائد السبسي. في هذا الإطار أشار عديد السياسيين ورجال القانون إلى أنّ تقديم الإمارات هدية كهذه لرئيس حزب نداء تونس - مهما كانت الأسباب - يعدّ مخالفة للقانون التونسي المنظم للأحزاب السياسية، إذ ينص الفصل ١٩ على المنح التام لكل "تمويل مباشر أو غير مباشر نقدي أو عيني صادر عن أي جهة أجنبية".

وهمياً، وتقف وراءه أطراف سياسية تتعامل مع جهات إرهابية أرادت ترهيبه وتخويفه حتى تفشل حملته الانتخابية<sup>(١٤)</sup>.

أدى الإعلام التونسي، خاصة المرئي منه، دوراً محورياً في الحملات الانتخابية، إذ ساهم في توجيه الناخبين ودعوتهم إلى الإقبال على التصويت بكثافة، وكذلك أبرز برامج المرشحين خاصة في القنوات التلفزيونيتين الحكوميتين الأولى والثانية، إلا أن عديد الملاحظات يمكن تسجيلها في هذا الإطار حول القنوات التلفزيونية الخاصة، فمنذ قرابة العامين انخرط بعضها في حملات تشويهية أكانت أم ترويجية لبعض الأحزاب، خاصة في ظل تداخل المال السياسي مع التغطية الإعلامية في بعض القنوات ومحاولات سيطرة بعض رجال الأعمال على المشهد الإعلامي<sup>(١٥)</sup>، فقناة نسمة مثلاً اعتادت التهجيم على الترويكا الحاكمة عبر بعض برامجها الحوارية، مستعملة في ذلك ضيوفاً من مساندي حزب نداء تونس، هذه القناة التلفزيونية الخاصة دعمت وبكل ما لديها من إمكانات الباجي قائد السبسي للوصول إلى قصر قرطاج. كما ساهمت قناة الحوار التونسي خلال الدور الأول من الرئاسة في الترويج لرئيس حزب الاتحاد الوطني الحر سليم الرياحي، في هذا الإطار ونظراً لسوء التفاهم حينها بين حزبي نداء تونس والاتحاد الوطني الحر، كان الصراع على أشده بين القناتين، فقبل الانتخابات التشريعية بأيام، بثت قناة نسمة برنامجاً كاملاً لمواجهة ما سمته أكاذيب رجل الأعمال سليم الرياحي والشكوك التي تحوم حول مصادر ثروته، أجاب الرياحي خصومه عبر الظهور في أكثر من مناسبة في قناة الحوار التونسي. وساهمت قناتا الزيتونة والمتوسط في تحسين صورة حركة النهضة والترويكا الحاكمة، وتقديم بعض إنجازاتها في فترة حكمها، وهو ما لم تقم به القنوات الخاصة الأخرى التي اعتادت فقط إبراز سلبيات حكم الترويكا.

وما يلاحظ في هذا السياق أن بعض وسائل الإعلام المرئية ساهمت في تغذية الاستقطاب الثنائي في التشريعية بين النهضة ونداء تونس، وفي الدور الأول للرئاسة بين المرزوقي وقائد السبسي، ما أثار في حظوظ بقية المرشحين، والأهم أن ذلك حرم الناخب من حق التعرف على بقية المرشحين. من جانب آخر أعربت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتونس (الهايكأ) عن انزعاجها من عديد البرامج التي خرقت القانون الانتخابي التونسي، وخاصة في

مترشح للرئاسة تبلغ ٧٩ ألف دينار تونسي، كما أن السقف الانتخابي حدد بـ ١٠ أضعاف قيمة المنحة العمومية أي ٧٩٠ ألف دينار تونسي. كما يحجر تمويل التونسيين المقيمين بالخارج للمترشح في الانتخابات الرئاسية. وتم أيضاً منع قبول التحويلات من الذوات المعنوية بجميع أصنافها، بما في ذلك الأحزاب السياسية والأشخاص الطبيعيون الأجانب، حتى وإن كانوا مقيمين بتونس أو كان مصدر دخلهم تونسياً.

إضافة إلى الحديث عن تمويل الحملات الانتخابية، فقد شابها عديد الحوادث الأخرى البارزة للعبان من خلال تنوع أساليب الخطاب وتواصل المرشحين، ويمكن أن نذكر هنا:

- دعوة المنصف المرزوقي، التونسيين إلى "التصويت لمصلحته، وعدم تشتيت الأصوات، حتى لا تخدم خصومه من المنظومة السابقة، وذكر في اجتماع له بمدينة صفاقس أن هناك ثلاثة مؤشرات على مخاطر تهدد المسار الديمقراطي في تونس؛ أولها ماكينه رهيبه للمنظومة القديمة عادت للاشتغال بعد أن ظن الكثيرون أنها انتهت بمجيء الثورة، وثانيها خطاب بعض الفائزين في الانتخابات التشريعية من حزب نداء تونس المسيء إلى جهات الجنوب التونسي، وثالثها حديث البعض من نداء تونس عن حل الأحزاب التي ساندت المنصف المرزوقي في الانتخابات الرئاسية إلى جانب حديثها عن ضرورة حل هيئة الحقيقة والكرامة أو تحجيمها ومراجعتها حتى لا تهتم بالمحاسبة. تعرّض المرزوقي لنقد لاذع من معارضيها لاستخدامه في اجتماع له بمدينة القيروان وصف الطاغوت للتجمعيين وأزلام نظام ابن علي الذين عادوا لممارسة السياسة.

- قول الباجي قائد السبسي في حملته الانتخابية بأن حزب نداء تونس يفتح الباب أمام كل القوى الوطنية سواء كانت نقابية أو يسارية أو دستورية أو مستقلة، مؤكداً أنه سيكون الضامن لحرية التعبير، لأنها من أبرز مكاسب الثورة، مشيراً إلى أن وصوله إلى رئاسة الجمهورية لا يعني "التغول" بل أنه سيعمل على منع التغول وعلى إرجاع هيبة الدولة.

- إعلان سليم الرياحي رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر تلقيه تحذيراً من وزارة الداخلية بوجود مخطط لاغتياله خلال الحملة الانتخابية، وتمت دعوته إثر ذلك إلى إلغاء الاجتماعات الشعبوية التي كانت مقررة في إطار حملته. إلا أنه وفي حوار له على قناة الحوار التونسي قال بأن التهديد باغتياله الذي تم إعلامه به كان

١٤ برنامج "لمن يجرؤ فقط"، قناة الحوار التونسي، ١١/١٦/٢٠١٤.

١٥ محمد كريشان، "الإعلام التونسي وحملات الانتخابات"، القدس العربي، ٢١/١٠/٢٠١٤، على الرابط:

طلب ود حزب "النداء" بسبب عدم دعمها لمرشح آخر غير الباجي قائد السبسي.

## نتائج الانتخابات الرئاسية

### الدور الأول من الانتخابات الرئاسية

انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية وأُفرزت نتيجة كانت متوقعة، وهي مرور الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي إلى جولة ثانية لتحديد من سيحظى بثقة الشعب التونسي (الجدول). وقد بلغت نسبة المشاركة في الدور الأول من الرئاسية ٦٤,٦٪.

جدول نتائج الخمسة الأوائل في الانتخابات الرئاسية التونسية ٢٠١٤

المرشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة
محمد الباجي قائد السبسي	١٢٨٩٣٨٤	٣٩,٤٦٪
محمد المنصف المرزوقي	١٠٩٢٤١٨	٣٣,٤٣٪
حمة الهمامي	٢٥٥٥٢٩	٧,٨٢٪
الهاشمي الحامدي	١٨٧٩٢٣	٥,٧٥٪
سليم الرياحي	١٨١٤٠٧	٥,٥٥٪

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية ٢٠١٤.

والممتنع للمناطق التي فاز فيها كل مرشح يلاحظ تقدّم المنصف المرزوقي في ولايات الجنوب التونسي وبعض مناطق الوسط، فيما تقدم قائد السبسي في مناطق الشمال وولايات الساحل. وما يؤكد هذا الأمر أنّ أغلب الذين صوتوا لحركة النهضة في انتخابات مجلس نواب الشعب، قد صوتوا للمنصف المرزوقي في الانتخابات الرئاسية، فيما تدخل الانتماء للجهة في تصويت أغلب ناخبي ولاية سليانة لحمّة الهمامي أصيل المنطقة، كما انتخب أغلب ناخبي ولاية سيدي بوزيد الهاشمي الحامدي ابن هذه الجهة (الخريطة ١).

انتهت المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وتبين أنّ الفارق لا يتجاوز ٦٪ بين المرزوقي والسبسي. كما انطلقت التصريحات المتشنجة

ما يخص منع التشهير بالناس والإشهار السياسي<sup>(١٦)</sup>، وتدخلت الهايكا في بعض الأحيان، وسلّطت خطايا مالية على عديد القنوات التلفزيونية والإذاعات، بسبب ما قالت إنّه إخلالات شابت عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية.

## حيادية حركة النهضة، ضرورة أم اضطرار؟

كانت هذه الحركة تتوقع الفوز في الانتخابات التشريعية لذلك لم تقدّم مرشحاً قوياً ينتمي إليها في الانتخابات الرئاسية، بدعوى أنها لن تحتكر المشهد السياسي. فقد أكدت أنها لا تدعم أي مرشح، على الرغم من تقديم رجل الأعمال والفائز في الانتخابات التشريعية عن حركة النهضة بدائرة صفاقس محمد الفريخة لترشحه للرئاسة بصفة مستقل، وفي هذا الإطار أكد الشيخ راشد الغنوشي أنّ الحركة ليس لها اعتراض على أي شخصية متقدمة للاستحقاق الرئاسي، وقرر مجلس شوري حركة النهضة في آخر المطاف ترك الحرية لأبناء الحزب للتصويت حسب رغبتهم، لاختيار الشخصية المناسبة لقيادة المسار الديمقراطي نحو تحقيق أهداف الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الانتقالية.

إثر نتائج الانتخابات التشريعية، وجدت حركة النهضة نفسها أمام معادلة سياسية تفرض عليها دراسة الأمر بشكل دقيق، قبل الإقدام على أي خطوة قد يكون لها تأثير سلبي في مستقبلها السياسي خلال السنوات الخمس القادمة. فالحكمة السياسية، من وجهة نظر قادة النهضة، تقتضي عدم مساندة أي مرشح وهو ما قرره أعضاء مجلس شوري الحركة<sup>(١٧)</sup>. فنظراً للواقع السياسي بتونس، وخاصة المتغيرات التي أفرزتها نتائج الانتخابات التشريعية، ونظراً أيضاً للتطورات الإقليمية والدولية، اختارت النهضة "الحياد"، غير أنّ هذه الحيادية تبدو ظاهرية، فقرار الحركة يمكن قراءته في اتجاهين: الأول أنّه كان اصطفافاً وراء المنصف المرزوقي، خاصة أنّ حمادي الجبالي دعا صراحة في بيان له الشعب التونسي إلى انتخاب رئيس للجمهورية من حزب آخر غير الحزب الأغليبي في مجلس نواب الشعب<sup>(١٨)</sup>، والثاني

١٦ "بسبب ومضة إخبارية لـ 'نسمة'.. الهايكا توجه لفت نظر لوسائل الإعلام"، جريدة الصباح نيوز، ١٢/١٠/٢٠١٤، على الرابط:

<http://bit.ly/1xtmYTy>

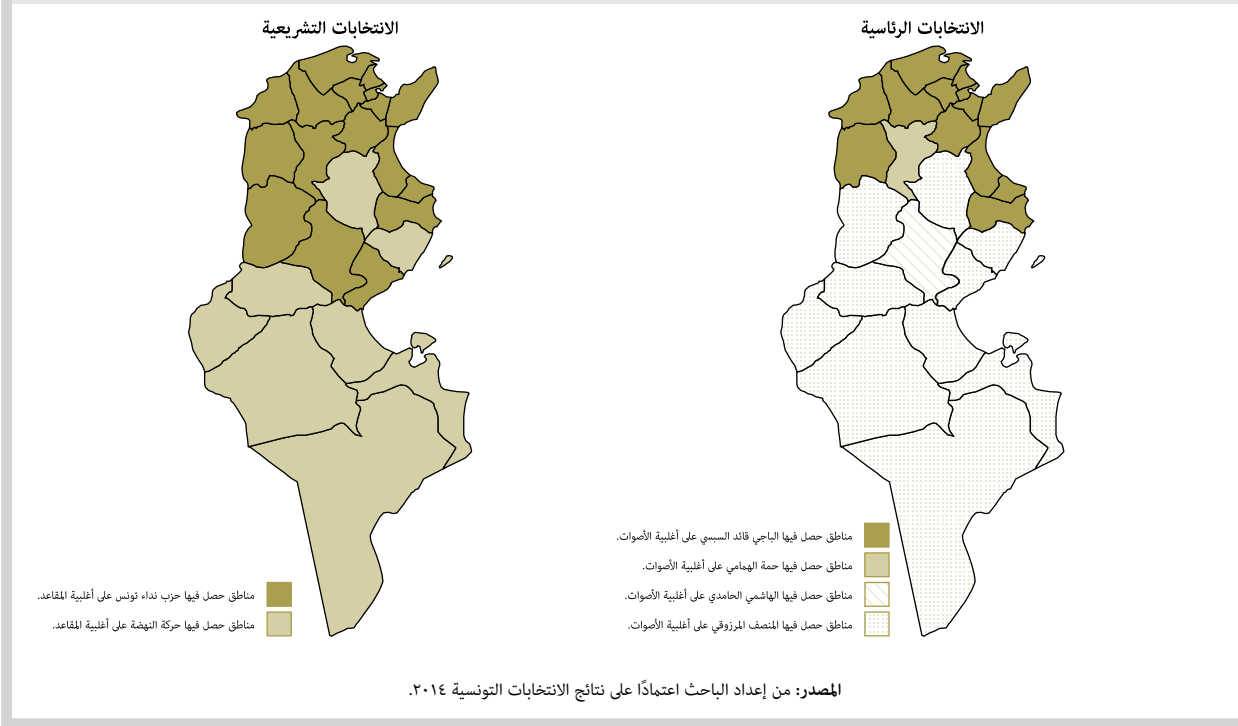
١٧ علي عبد اللطيف اللافي، "حيادية حركة النهضة الإسلامية تجاه مرشحي الرئاسية في تونس بين الاختيار والاضطرار"، القدس العربي، ١٢/١١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.alquds.co.uk/?p=249603>

١٨ بيان وموقف حول الاستحقاق الانتخابي في تونس للسيد حمادي الجبالي رئيس الحكومة الأسبق والأمين العام السابق لحركة النهضة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نُشر في الصحف الوطنية ومواقع التواصل الاجتماعي.

## خريطة (١)

## التوزيع الجغرافي للتصويت بالأغلبية للمرشحين في الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية ٢٠١٤



بأن فوز السبسي بالرئاسة سيدفع البلاد نحو عدم الاستقرار<sup>(٣١)</sup>، كما أعلن أنه أصبح يمثل مرشح القوى الديمقراطية، داعيًا كل من ناضل معه طوال السنوات الماضية إلى الالتفاف معه ومساندته، كما دعا منافسه قائد السبسي إلى مناظرة تلفزيونية ومواجهة مباشرة أمام الشعب التونسي.

تجدد الإشارة إلى أن الجولة الأولى من الرئاسة شهدت عديد التجاوزات من خلال خرق الصمت الانتخابي، واستعمال سيارات إدارية لنقل المصوتين للتصويت لمصلحة أحد المرشحين يوم الانتخاب، إضافة إلى محاولات استمالة الناخبين والعنف اللفظي والمادي في بعض مراكز الانتخاب. أجبر هذا الأمر المرزوقي على تقديم عدة طعون لدى المحكمة الإدارية بتونس التي قضت برفضها، وأقرت النتائج التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

من عديد الأطراف وخاصة من جانب حزب نداء تونس الذي قال رئيسه بأن ١٢٨٩٣٨٤ شخصًا الذين صوتوا للمرزوقي، هم من السلفيين والجهاديين وروابط حماية الثورة العنيفة والمتطرفة وأنصار النهضة<sup>(٣٢)</sup>. كما صرح محسن مرزوق الناطق باسم حملة رئيس حزب نداء تونس أن الكتلة التي ساندت المرزوقي هي أكبر تحالف متطرف ممكن في تونس وتمثل كل التوجه العنيف والسيئ والشنيع، داعيًا الجنوب التونسي الذي صوت أغلبه للمرزوقي، للانخراط في المسار الوطني<sup>(٣٣)</sup>. وقد أثارت هذه التصاريح في حق من انتخب المرزوقي استغراب عديد الأطراف في تونس لأنها تقسم البلاد وتستفز قرابة عُشر سكان البلاد التونسية، كما شهدت عديد ولايات الجنوب والوسط التونسي مسيرات ووقفات احتجاجية تنديدًا بتصريحات السبسي وبعض قادة نداء تونس المهينة بحقهم. استنكر المرزوقي من جهته تصريحات رئيس حزب نداء تونس في حق مناصريه وقال

١٩ تصريح الباجي قائد السبسي "EXCLU RMC"، إذاعة RMC، ٢٤/١١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://bit.ly/1COQB3i>

٢٠ تصريح في برنامج "شكرًا على الحضور"، القناة الوطنية الأولى التونسية، ٢٤/١١/٢٠١٤.

٢١ تصريح للمصنف المرزوقي، قناة فرانس ٢٤، ٢٥/١١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://f24.my/1HT17XS>



## الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية

## تحالفات الدور الثاني للانتخابات الرئاسية

بانتهاء الدور الأول من الانتخابات الرئاسية بدأ الحديث عمّن سيستميل وسيستفيد من الأصوات التي ذهبت إلى المرشحين الآخرين وخاصة إلى مرشحي الجبهة الشعبية، وتيار المحبة، والاتحاد الوطني الحر، إذ تمثّل هذه الأحزاب أهم خزان انتخابي بالنسبة إلى السبسي والمرزوقي. في هذا الإطار دعا المنذر الزنايدي وكمال مرجان والعربي نصرّة أنصارهم إلى التصويت للسبسي في الدور الثاني للرئاسة. كما اجتمعت عديد الأحزاب للنظر في دعم أحد المترشحين، فقد أعلن الاتحاد الوطني الحر مساندته للسبسي في موقف فاجأ عديد الملاحظين، بسبب الخلافات الكبيرة قبل الانتخابات بين الحزبين، لكن يبدو أنّ انتخاب ممثّلة للاتحاد الوطني الحر نائبةً ثانيةً لمجلس نواب الشعب ساهم في تهدئة الأجواء والتصالح بينها. واتفقت الجبهة الشعبية من جهتها على ألاّ تساند المرزوقي "بقطع الطريق أمامه" لكنها لم تتفق على مساندة السبسي، إذ برزت وجهات النظر عديدة داخلها، بين مساند لترشيح رئيس حزب نداء تونس ورافض له. كما أعلن حزب آفاق تونس صراحة، مساندته للسبسي لأنّه الأمل الوحيد حسب رأيهم لإنقاذ البلاد. واختار حزب تيار المحبة من جهته الحياد ودعا أنصاره إلى انتخاب من يروونه صالحًا لتحقيق الأمن والتنمية لتونس. واختار مجلس شورى حركة النهضة مرة أخرى البقاء على الحياد، بدعوة أنصار الحزب إلى انتخاب من يروونه صالحًا لحماية الحرية والديمقراطية التي تعيشتها تونس، وتجدر الإشارة هنا إلى التملل الذي حصل بين بعض قادة الحركة، والذي وصل حد إعلان حمادي الجبالي استقالته منها، لاختلاف وجهات النظر حول رؤية النهضة وسياساتها تجاه الانتخابات الرئاسية<sup>(٢٢)</sup>. وقد أعلنت عدة أحزاب مساندتها للمرزوقي في المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية مثل حزب الإصلاح والتنمية، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب البناء الوطني، وحركة وفاء، والحركة الوطنية للعدالة والتنمية.

## نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية

إثر حملة انتخابية غلبت عليها المواقف المتشجعة بين أنصار المرزوقي وأنصار السبسي، خاصة بعد رفض الثاني المشاركة في مناظرة تلفزيونية مع منافسه، دارت الجولة الثانية للانتخابات يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد اتخذت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عديد القرارات

لتلافي الإخلالات المسجلة في الانتخابات التشريعية والدور الأول للرئاسية، وذلك مع الحرص على التصدي لتجاوزات المترشحين أو أنصارهما. كما عززت قوات الجيش والشرطة حضورها في محيط مكاتب الاقتراع خاصة إثر الشريط المصور الذي بثته جماعة تكفيرية مسلحة وهددت فيه باستهداف البلاد، معترفة بتورطها في اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي<sup>(٢٣)</sup>. مرّت انتخابات الدور الثاني للرئاسة بسلام على الرغم من بعض التجاوزات الميدانية في بعض مراكز الاقتراع وخارجها، والتي تصدى لها المراقبون من مكونات المجتمع المدني بالاحتجاج والتنديد، إذ سجّلت عدة اتهامات موجهة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

مباشرة إثر انتهاء الاقتراع بتونس، سارع مدير حملة الباجي قائد السبسي محسن مرزوق إلى إعلان الفوز في الدور الثاني من الانتخابات، مشيرًا إلى أنّ الفارق بين المرشحين كان واضحًا ودعا أنصار حزبه إلى الاحتفال بالنصر الكبير المحقق. واستنكر عدنان منصر مدير حملة المرزوقي من جهته، هذه التصريحات وقال إنّ الجهة الوحيدة المخولة لإعلان النتائج هي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي دعاها إلى التدخل لإيقاف ما سمّاه الجرائم الانتخابية التي ارتكبتها حملة السبسي. قال منصر إنّ ما أعلنه مسؤول حملة السبسي بشأن فوزه الواضح ليس له أي أساس، مشيرًا إلى أنّ الفارق قليل جدًا ولا يتعدى بضعة آلاف من الأصوات، داعيًا أنصار المرزوقي للاحتفال بنجاح الانتخابات بتونس. ودعا شفيق صرار، رئيس الهيئة العليا للانتخابات الطرفين إلى التهدئة، كما عدّ إعلان إدارة حملة الباجي قائد السبسي فوزها بغير الأخلاقي، مؤكدًا أنّ ذلك مخالفة خطيرة للقانون الانتخابي في وقت مازال فيه بعض التونسيين بالخارج يؤدّون واجبه الانتخابي. وعبر أنصار المرزوقي وخاصة بجنوب البلاد عن غضبهم واحتجاجهم على ما حصل، وكانت أعنف التحركات بمدينة الحامة بولاية قابس حيث خرج عديد الشباب في احتجاجات ليلية منددة بتسرع حملة المرشح الباجي قائد السبسي في إعلان الفوز بجولة إعادة، واستنكارًا كذلك لنتائج سير الآراء التي تمّ الإعلان عنها في بعض القنوات التلفزيونية. وتدخلت قوات الأمن للسيطرة على الأوضاع، واستعملت في ذلك الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.

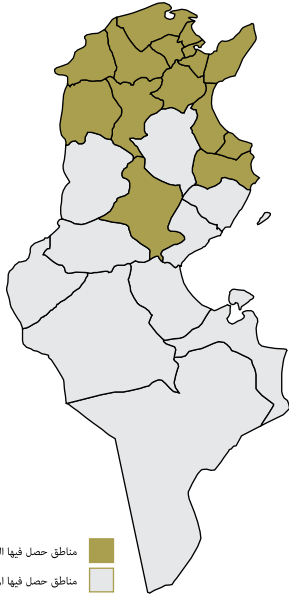
أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم الإثنين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ النتائج الأولية، وأشارت إلى أنّ نسبة المشاركة بلغت ٦٠,١١٪، إذ شارك في الاقتراع ٣١٨٩٦٧٢ ناخبًا، وسجلت أعلى

٢٣ اعترف أبو بكر الحكيم، المطلوب من وزارة الداخلية التونسية، باغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي وذلك في فيديو مصور بث على مواقع الإنترنت تحت عنوان "رسالة إلى أهل تونس"، ٢٠١٤/١٢/١٨، على الرابط:

<http://bit.ly/1wWHikM>

٢٢ بيان استقالة حمادي الجبالي من حركة النهضة، يوم الخميس ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نشر في الصحف التونسية وتناقشته مواقع التواصل الاجتماعي، ليتفرّع إلى مهمة عدّها مركزية، وهي الدفاع على الحريات عن طريق مواصلة الانتصار إلى القيم التي قامت من أجلها الثورة، وعلى رأسها احترام دستور تونس الجديدة، على حد تعبيره.

خريطة (٢)  
التوزيع الجغرافي للتصويت بالأغلبية للمرشحين في الانتخابات  
الرئاسية التونسية ٢٠١٤



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية التونسية ٢٠١٤.

حرية وديمقراطية، وهذا ما يجعل عديد الملاحظين وحتى السياسيين واثقين في قدرة التونسيين على المضي ببلدهم في طريق سوي.

## خاتمة

مثّلت الانتخابات التونسية نهاية مرحلة انتقالية، وبداية أخرى دائمة. فالسنوات الخمس القادمة، والتي تمثّل مدة عمل الحكومة الجديدة والرئيس الجديد، تعدّ فترة كافية نسبياً للشروع في إجراء إصلاحات جوهرية على المستوى الاقتصادي، من إنعاش للاقتصاد، وجذب الاستثمار، ودفع التنمية، والتحكم في الأسعار وغيرها. شهد عام ٢٠١٤ عدة محطات مهمة على درب المسار الديمقراطي بتونس، بداية من المصادقة على الدستور الجديد إلى إجراء انتخابات تشريعية وختاماً الانتخابات الرئاسية، وهو ما يعدّ علامات فارقة في تاريخ تونس. غير أنّ ما يشغل بال بعض الملاحظين هو إمكان الحد من الحرية التي اكتسبها الشعب التونسي بعد الثورة، خاصة بعد سيطرة حزب نداء تونس على نتائج الانتخابات. هذا الأمر يقتضي من النخب التونسية والمجتمع المدني ضرورة البقاء في حالة يقظة للدفاع عن مكاسبهم في صورة المساس بها.

نسبة مشاركة في دائرة بن عروس بـ ٧٢,٨٪ فيما كانت أدنى نسبة في دائرة سيدي بوزيد بـ ٤٣,٦٪. وقد فاز في هذه الانتخابات الباجي قائد السبسي بعد تحصيله على ١٧٣١٥٢٩ صوتاً بنسبة ٥٥,٦٨٪، في حين تحصل منافسه المنصف المرزوقي على ١٣٧٨٥١٣ صوتاً بنسبة ٤٤,٣٢٪. وكما كان الأمر خلال الانتخابات التشريعية والدور الأول من الرئاسية، كان التفاوت جلياً بين الولايات في التصويت للأطراف المتنافسة، إذ تواصلت هيمنة المنصف المرزوقي على أصوات ناخبي الجنوب التونسي، فيما سيطر الباجي قائد السبسي على مناطق الساحل والشمال ويبدو واضحاً أيضاً أنّ رئيس حزب نداء تونس نجح في الفوز بأصوات الناخبين التي ذهبت خلال الدور الأول من الرئاسية إلى حمة الهمامي بولاية سليانة وإلى الهاشمي الحامدي بولاية سيدي بوزيد (الخريطة ٢).

لم يقبل بعض مناصري المرزوقي وخاصة في الجنوب التونسي فوز السبسي برئاسة تونس، فاندلعت بعد الإعلان الرسمي على النتيجة، عديد الاحتجاجات والمواجهات بمدن قابس، وبن قردان، ومدنين، وقبلي، ودوز، كما تمّ في مدينة تطاوين حرق مقر حزب نداء تونس، وهاجم بعض الشبان مقر حزب نداء تونس في مدينة سببيلة بولاية القصرين وحاولوا حرقه. وانتقلت هذه الاحتجاجات أيضاً إلى بعض ضواحي العاصمة التونسية وخاصة في منطقة الكرم الغربي التي شهدت احتجاجات ومواجهات مع الأمن. دعا هذا الأمر المنصف المرزوقي إلى التدخل وطلب التهدئة من أنصاره وقبول النتائج على الرغم من الخروقات الكبيرة التي حصلت، والتي من أهمها قول عدنان منصر مدير الحملة الانتخابية للمنصف المرزوقي إنّ الموتى "صوّتوا" بكتافة في الدور الثاني للرئاسية، مشيراً إلى أنّ مئات الموتى كانوا مسجلين بسجل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتبيّن استعمال بطاقاتهم للمشاركة في انتخاب الباجي قائد السبسي، هذا الأمر نفته الهيئة وأشارت إلى عدم صحته. قال السبسي في كلمة إلى الشعب التونسي بأنّه سيكون رئيساً لكل التونسيين، داعياً المواطنين إلى نسيان انقسامات فترة الحملة الانتخابية، كما شكر منافسه الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي، مؤكداً حاجة البلاد إليه وحاجته الشخصية إلى نصائحه. وكان السبسي قد تلقى بعد صدور نتائج الانتخابات اتصالاً هاتفياً من المرزوقي، هناك فيه بفوزه في الانتخابات. فوز الباجي قائد السبسي بالرئاسة في تونس حمل إداً نوعاً من الضبابية، خاصة في ظل بعض التسريبات عن حالته الصحية وتقدّمه في السن، كما أنّ الجمع بين رئاسة الدولة وتشكيل الحكومة لدى طرف سياسي واحد متمثّل في حزب نداء تونس، سيجعل نسبة المخاطر مرتفعة في بلد يحتاج كثيراً لثقة محيطه الإقليمي والجهات الداعمة له. غير أنّ ما تتميز به تونس عن باقي بلدان الربيع العربي هو قوة المجتمع المدني وقدرته على حماية مكتسبات البلاد من

عزمي بشارة

## الدين والعلمانية في سياق تاريخي الجزء الثاني / المجلد الثاني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



## صدر حديثاً

تأليف: عزمي بشارة

### الدين والعلمانية في سياق تاريخي

يبحث هذا الكتاب في الصيرورة التاريخية للعلمنة وصولاً إلى الأيديولوجيا العلمانية، وفي علاقة الدين بالدولة كما ظهرت عياناً في أوروبا، ثم يقارن ذلك بالأنموذج الأميركي، مبيّناً وجود نماذج مختلفة من العلمانية، ويهتم المؤلف بفكرة "توليد العلمانية لنقيضها"؛ أكان ذلك في مستوى عودة الديانات التقليدية إلى القيام بدور في المجال العام، أو في مستوى نشوء الديانات السياسية وأشبه الديانات البديلة.

ويتضمن الكتاب نقداً لنظريات العلمنة ومساهمةً معقّمةً في تطوير صيغة مركبة وجديدة لنظرية العلمنة، ويشير الكاتب إلى عملية التأريخ كتحذّر للرواية الدينية؛ موضحاً أنّ هذه العملية مهمة علمانية، وأنّ الحداثة قد تؤدي في بداياتها قبل علمنة الوعي إلى انتشار الدين مع انتشار القراءة والطباعة، ولا سيما حين يصبح الدين جزءاً من الهوية الوطنية في بعض الحالات. وخلافاً لما هو شائع، فإنّ هيمنة الكنيسة على السلطات الدنيوية انتهت قبل الحداثة، وهذا يعني أنّ بداية الحداثة كانت في إخضاع الدين للدولة، ولم تكن في فصل الدين عن الدولة.

ويعود المؤلف، في هذا الميدان، إلى فكرة الديانة المدنية عند روسو، وإلى الطهرانية البروتستانتية، ولا سيما طهرانية المهاجرين الأوائل، وإلى أسطورة التأسيس الأميركية، ودور الدين في الاستعمار الحديث، وينتهي إلى عرض أنموذج جديد في فهم العلمنة.